العرب
الخميس 2021/11/25
السنة 44 العدد 12251

القضاء التونسي يحقق في عمليات تزوير لوثائق مدنية رسمية لصالح إرهابيين

تفكيك خلية تبيع جوازات السفر وبطاقات الهوية

فتح القضاء التونسي ضدّ موظّفين بأجهزة الدولة تحقيقا في عمليات تزوير وثائق مدنية رسمية لجنسيات أجنبية بهدف ارتكاب جرائم إرهابية بين سنتي 2015 و2019، في وقت يؤكّد فيه الخبراء والمراقبون تنامي الأنشطة المتعلقة بالإرهاب مع وجود حاضنة إدارية وسياسية متغلغلة في مفاصل الدولة تعمل على إدامة هذه الأنشطة.

العمليات الإرهابية أربكت استقرار البلاد

خالد هدوي

تونس – ذكرت وسائل إعلام تونسية الأربعاء أن قاضي التحقيق في القطب القضائي لمكافحة الإرهاب بتونس قرر الإبقاء على القنصل التونسي السابق في سوريا بحالة سراح، فيما أصدر بطاقة إيداع بالسجن في حق مدير مكتب الأعمال التونسي بدمشق، وذلك على خلفية قضية تزوير وثائق مدنية رسمية لجنسيات أجنبية بهدف ارتكاب جرائم إرهابية.

ووفق وسائل إعلام محلية فإن "قاضي التحقيق أنهى في حدود الساعة الرابعة من فجر الأربعاء استنطاق سبعة من أعضاء الشبكة المورّطة في افتعال الجنسية التونسية وبيعها إلى سوريين وغيرهم، وافتعال جوازات سفر وبطاقات هوية لفائدتهم مقابل مبالغ مالية قدرت بالآلاف من الدولارات عن الجنسية الواحدة".

أحمد صواب

بيع جوازات السفر تزامن مع وجود تنظيم داعش في سوريا

زهير حمدي

عندما يتحرّر القضاء من الاختراقات سنكتشف كما هائلا من التجاوزات

وأضافت أن قاضي التحقيق أصدر بطاقتي إيداع بالسجن في حق اثنين من المحتفظ بهم، من بينهم مدير مكتب الأعمال التونسي بدمشق، فيما قرر الإبقاء على خمسة من المحتفظ بهم في حالة سراح، من بينهم القنصل التونسي السابق، مشيرة إلى أنه أجّل استنطاق سبعة أشخاص آخرين أحيلوا على أنظاره إلى الخميس الخامس والعشرين من نوفمبر.

وكانت محكمة تونس العاصمة أعلنت الثلاثاء عن إحالة تحقيقات على النيابة العامة بشأن شبهة ارتكاب موظفين في مؤسسات الدولة وفي قنصلية تونس بسوريا عمليات تزوير وثائق مدنية رسمية لجنسيات أجنبية بهدف ارتكاب جرائم إرهابية.

وأفاد بيان مكتب الاتصال بالمحكمة، نُشر في وسائل الإعلام المحلية، بأن التحقيقات شملت أربعة عشر موظفا تتعلق بهم شبهة ارتكاب مخالفات مثل تزوير شهادات ميلاد وهويات رسمية وشهادات جنسية وجوازات سفر، خلال الفترة الفاصلة بين عامي 2015 و2019.

ويواجه المتهمون جرائم مثل تيسير دخول أشخاص إلى التراب التونسي بصفة قانونية أو خلسة بهدف ارتكاب جرائم إرهابية، بالإضافة إلى استخدام طوابع السلطة في ما هو مضر بالغير وافتعال واستعمال شهادة إدارية وقبول هدايا أو منافع.

ويرى محللون وسياسيون أن هذه القضية هي من مخلفات حكم المنظومة التي قادتها حركة النهضة بين 2011 و2012، والتي تتهم بالتساهل مع أنشطة المتطرفين والسكوت عن موجة التسفير التي طالت المئات من الشبان التونسيين إلى ليبيا وسوريا.

وأضافوا أن ضعف حكومة الترويكا (حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل) وتساهلها في ضبط الوضع الأمني ساهما في تزايد التجاوزات الإدارية وممارسات الفساد التي خدمت مصالح شبكات المتطرفين.

وأفاد القاضي السابق في المحكمة الإدارية أحمد صواب بأن "حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية تمكنا من السلطة بعد 2012 ووظفا أشخاصا قريبين منهما في أجهزة الدولة وفي السفارات والقنصليات" دون مراعاة الاعتبارات الأمنية والخبرات الدبلوماسية.

وأضاف صواب لـ"العرب" أن "هناك حاضنة إدارية وسياسية للإرهاب في تونس، وبيع جوازات السفر تزامن مع وجود نشاط تنظيم داعش الإرهابي في سوريا".

وساهم هذا التساهل في "انتشار العمليات الإرهابية والاغتيالات السياسية التي طالت بعض الرموز والعسكريين والأمنيين، فضلا عن عدد الإرهابيين في بؤر التوتر مثل سوريا وليبيا"، حسب ما أكده زهير حمدي أمين عام التيار الشعبي.

وأوضح لـ"العرب" أن "ما تم الكشف عنه اليوم هو بسيط جدا مقارنة بما خفي، وعندما يتحرّر القضاء والسلطة السياسية من الاختراقات سنكتشف كما هائلا من التجاوزات".

ودعا الناشط السياسي إلى "فتح كل الملفات المتعلقة بالسنوات الماضية، خصوصا مع وجود عدة مؤشرات تؤكد بداية تحرر القضاء".

وسبق أن أعلنت السلطات التونسية عن تفكيك خلية مختصة في بيع الجنسية التونسية لمتشددين سوريين، ليتمكنوا من الإقامة في تونس أو التنقل إلى دول أوروبية تعتمد إجراءات مشددة لاستقبال السوريين.

وقالت إن "فرقة مكافحة جرائم الإرهاب تمكنت من إلقاء القبض على عناصر العصابة التي باعت مؤخرا جوازات سفر وبطاقات هوية تونسية لعدد من السوريين، بينهم متشددون".

وتم القبض على أفراد الخلية التي تبيع الجنسية التونسية بأكثر من أربعين ألف دولار، بعد ثلاث سنوات من متابعة نشاط وتحركات عناصرها، في عملية انطلقت عام 2018.

وكشفت التحقيقات أن تونسيا من أصول سورية يتزعم المجموعة التي تعمل عناصرها في عدد من الوزارات، من بينها وزارات الخارجية والداخلية والعدل، علاوة على عدد من الدوائر التابعة لوزارة الجماعات المحلية، حيث يقوم أفرادها باستخراج الوثائق اللازمة للجنسية وبيعها للراغبين في الحصول عليها.

وأشارت إلى أن المعطيات تؤكد أن وثيقة الجنسية التونسية التي تصدر عن وزارة العدل، والمسندة إلى أحد المستفيدين، لا يتم تسجيلها بمصالح الضبط الخاصة بوزارة العدل حتى لا يُكتشف الأمر، مضيفة أن التحقيقات جارية للكشف عن المزيد من المتورطين في هذه الشبكة، وذلك بالتنسيق مع جهات أمنية دولية.

وقدرت السلطات التونسية عدد من تورطوا في نزاعات بالخارج بنحو ثلاثة آلاف أغلبهم في سوريا، ولكن لا توجد أرقام رسمية بشأن من انتفعوا من الأجانب بعمليات التزوير.

وتحقق تونس منذ سنوات في قضايا ترتبط بشبكات تسفير تونسيين إلى مناطق النزاع في الخارج منذ 2011.

روسيا تفقد حماسها لإجراء الانتخابات في ليبيا بعد استبعاد ابن القذافي

مفوضية الانتخابات ترفض 25 مرشحا من بينهم سيف الإسلام ونوري أبوسهمين

نيويورك – تعكس تصريحات نائب المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة غينادي كوزمين الداعية إلى النظر في مطالب تأجيل الانتخابات، تراجع روسيا بشأن دعم إجراء الانتخابات في موعدها بسبب استبعاد سيف الإسلام القذافي.

وجاء هذا التصريح خلال كلمة كوزمين في اجتماع مجلس الأمن الأربعاء وتزامن مع تسريبات بشأن رفض القضاء ترشح سيف الإسلام القذافي، الذي ينظر إليه على أنه رهان موسكو في هذه الانتخابات معولة على شعبيته.

واعتبر كوزمين خلال كلمته أنه من الضروري وجود ممثلين عن النظام السابق في الانتخابات، لافتا إلى أن ذلك يعزز من نجاح العملية الانتخابية.

وأعلنت مفوضية الانتخابات مساء الأربعاء استبعاد القضاء لـ25 مرشحا من بينهم سيف الإسلام القذافي ورئيس المؤتمر الوطني العام السابق نوري أبوسهمين. وقالت المفوضية على صفحتها الرسمية في فيسبوك "أصدر مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات اليوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021، القرار رقم 79 بشأن استبعاد 25 مترشحا لا تنطبق عليهم شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، بحسب ما جاء في ردود كل من النائب العام ورئيس جهاز المباحث الجنائية ورئيس مصلحة الجوازات والجنسية، استنادا إلى مواد القانون رقم 1 لسنة 2021، بشأن انتخاب رئيس الدولة". وتصدر القائمة سيف الإسلام.

إقصاء الدقائق الأخيرة

ويقول مراقبون إن فقدان روسيا، التي كانت من أول الدول الداعية إلى إجراء الانتخابات، لحماسها يعود أساسا إلى التطورات الأخيرة التي بدأت باستقالة المبعوث الأممي يان كوبيتش المحسوب عليها والمتهم بتمرير قانون انتخابي على مقاس القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر وسيف الإسلام، بالإضافة إلى استبعاد ابن القذافي.

وتوقع مراقبون إمكانية أن يتم استبعاد أسماء أخرى خلال الأيام المقبلة، غير مستبعدين إمكانية إلغاء ترشح حفتر بسبب اتهامات له بشأن المقابر الجماعية في ترهونة، والتي عادت للتداول خلال اجتماع مجلس الأمن الثلاثاء.

وأربكت هذه التطورات روسيا وممثلها في مجلس الأمن الذي دعا في نفس الوقت كافة الأطراف في ليبيا إلى ضبط النفس، وقال إنه "من المقرر إجراء الانتخابات العامة في ليبيا في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، وبناء عليه ندعو جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس من أجل السماح للشعب الليبي، الذي طالت معاناته، بممارسة حقه المشروع في التصويت والانتخاب".

وحذر يان كوبيتش الأربعاء من أن عدم إجراء انتخابات في البلاد قد يؤدي إلى تدهور الوضع بشدة ويقود إلى المزيد من الانقسام والصراع.

وطالب منتدى سياسي للأمم المتحدة العام الماضي بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ليبيا في الرابع والعشرين من ديسمبر، في إطار خارطة طريق لإنهاء الحرب الأهلية. ومن المقرر أن تجرى أول جولة من الانتخابات الرئاسية في الرابع والعشرين من ديسمبر، لكن الانتخابات البرلمانية تأجلت إلى يناير أو فبراير.

وقال كوبيتش لمجلس الأمن الدولي "في حين أن المخاطر المرتبطة بالاستقطاب السياسي بشأن الانتخابات جلية وحاضرة، فإن عدم إجراء الانتخابات قد يؤدي إلى تدهور الوضع بشدة في البلاد وقد يؤدي إلى المزيد من الانقسامات والصراع".

وأكد مجلس الأمن في بيان أهمية التداول السلمي للسلطة في ليبيا، وأدان أي محاولة لتقويض العملية الانتخابية.

> موسكو تعتبر أنه من الضروري وجود ممثلين عن النظام السابق في الانتخابات وأن ذلك يعزز من نجاح العملية الانتخابية

ودعت سفارات 5 دول غربية لدى ليبيا الأربعاء إلى احترام ما سيصدر عن السلطات المختصة من قرارات في ما يخص ملفات المرشحين للانتخابات الرئاسية المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

جاء ذلك في بيان مشترك صدر عن سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا لدى ليبيا، نشرته السفارة الأميركية عبر موقعها الإلكتروني.

وقالت الدول الخمس في البيان "نعرب عن دعمنا الكامل للسلطات المسؤولة عن المراجعة القضائية للترشيحات، وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى احترام قراراتها".

والثلاثاء أعلن رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السايح، خلال مؤتمر صحافي، إحالة "ملفات المرشحين إلى مكتب النائب العام، وإدارة الجوازات والجنسية والمباحث الجنائية" للنظر فيها.

وقال السايح "سننشر القائمة الأولية (للمرشحين) خلال يومين، في حال تحصلنا على الردود من الجهات المختصة، ثم ندخل في فتح باب الطعن مدة 12 يوما، لتنشر القوائم النهائية".

واعتبر بيان السفارات أن "العدد الكبير من الطلبات المقدمة هو دليل آخر على تصميم الشعب الليبي على المشاركة بنشاط في العملية الديمقراطية".

وحث البيان "جميع الجهات الفاعلة الدولية على تشجيع ودعم الانتقال الديمقراطي" في ليبيا.

والاثنين أغلقت مفوضية الانتخابات باب الترشح للانتخابات الرئاسية، وبلغ عدد المرشحين 98 مرشحا، بينهم امرأتان، استوفوا الأوراق المطلوبة.